الأمم المتحدة

A/58/254

الجمعية العامة

Distr.: General
7 August 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٤٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الأول عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام**

موجز

أعد هذا التقرير بناء على قرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام تقديم التقرير الموحد الأول عن تنفيذ القرار في دورتها الثامنة والخمسين، وحثت المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تنظيم الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية وفقا لمبادئ وأهداف وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويبرز التقرير الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية لتنفيذ الشراكة فضلا عن الدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ومساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي قيام أفريقيا بدور قيادي في الشراكة وتبنيها لها تأكيد هام وجدير بالترحيب لمبدأ تحمل المسؤولية عن

* A/58/150.

** يعزى التأخر لعدة أيام في تقديم هذا التقرير إلى التأخر في الحصول على تعليقات مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة.

080903 060903 03-46264 (A)

تنميتها. كما أن دعم المجتمع الدولي تعبير هام عن التضامن والشراكة الدوليين. وتعتبر مبادئ المسؤولية والتضامن والشراكة مفتاح النجاح. ومع ذلك، يجب على البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بذل جهد دؤوب والعمل سوية للإسراع بالوتيرة الأولية للشراكة الجديدة وتحقيق أهدافها.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية ٤

ثالثا – الدعم المقدم من المجتمع الدولي ١٢

رابعا – الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة ١٧

خامسا – استجابة أصحاب المصلحة الآخرين ٢٢

سادسا – استنتاج وتوصيات ٢٥

أولا – مقدمة

١ – رحبت الجمعية العامة في قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، المعنون ''إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا''، بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[1] بوصفها مبادرة يقودها الاتحاد الأفريقي ويملكها ويديرها، وأكدت مجددا أن تقديم دعم دولي لتنفيذها يكتسي أهمية جوهرية.

٢ – وأنهت الجمعية العامة، في قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وحثت المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تنظيم الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية وفقا لمبادئ وأهداف وأولويات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وقررت الجمعية في القرار نفسه إدراج بند واحد وشامل عن تنمية أفريقيا بعنوان ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي'' في جدول الأعمال السنوي للجمعية العامة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم التقرير الموحد الأول عن تنفيذ القرار إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، استنادا إلى مساهمة الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في الشراكة الجديدة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٣ – وعلاوة على ذلك، اختتمت الجمعية العامة أيضا في قرارها ٢٩٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، وطلبت إلى الأمين العام أن يدرج موضوع التصنيع في أفريقيا في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤ – ويبرز هذا التقرير المجالات التي أحرز فيها تقدم ويبين التحديات والقيود التي تواجه تنفيذ الشراكة الجديدة وتلقى الدعم الدولي بهذا الشأن. وقد أعد التقرير استنادا إلى معلومات مقدمة من أمانة الشراكة الجديدة ومعلومات وبيانات مستقاة من الردود على الاستبيانات التي أرسلت إلى الدول الأعضاء والوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. واعتمد التقرير أيضا على أفكار ومقترحات انبثقت عن اجتماعات بشأن الشراكة الجديدة نظمها أو شارك فيها القطاع الخاص وجماعات المجتمع المدني خلال السنة الماضية.

ثانيا – الإجراءات التي اتخذها البلدان الأفريقية

٥ – رحبت الجمعية العامة في قرارها ٧/٥٧ بالتزام البلدان الأفريقية إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في السياسات الوطنية وأطر التخطيط الإنمائي

الوطني، ومواصلة الامتلاك الكامل لتلك السياسات والأطر، والقيام بدور قيادي في وضعها واستخدامها، وتعبئة الموارد المحلية لدعم الشراكة الجديدة. ورحبت أيضا بالتزام البلدان الأفريقية بالسلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مواصلة تطوير الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء. وأقرت الجمعية بأهمية إنشاء مراكز تنسيق وطنية تابعة للشراكة الجديدة ضمن الهياكل الحكومية للبلدان الأفريقية، وأكدت ضرورة بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتعزيزها، وشجعت على إدماج أولويات وأهداف الشراكة الجديدة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، وشجعت أيضا على بذل جهود لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المرأة، في جميع جوانب تنفيذ الشراكة الجديدة.

التقدم المحرز

٦ - سعيا إلى الإسراع بالزخم الأولي للشراكة الجديدة، عقدت الدورة العادية الثانية لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مابوتو في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ عن موضوع كفالة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأجريت المداولات بشأن الشراكة بعد أن قدم رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة تقريرا مرحليا، وتُوجت باعتماد مؤتمر القمة إعلانا بشأن تنفيذ الشراكة[٢].

٧ - ويعرض هذا التقرير بالتفصيل التقدم المحرز في الدفع بالشراكة الجديدة إلى الأمام في شتى المجالات خلال السنة الماضية. وقد أحرزت درجات متفاوتة من التقدم في المجالات ذات الأولوية للشراكة.

الحكم والسلام والأمن

٨ - أنشئت الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء وانضم إليها ستة عشر بلدا في تموز/يوليه ٢٠٠٣[٣]. ومن المتوقع أن يُشرع في عمليات استعراض ما يصل إلى أربعة بلدان قبل نهاية عام ٢٠٠٣. وتكتسي الآلية أهمية جوهرية في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة المتعلقة بالحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات، التي تعتبر عنصرا مركزيا في تعزيز امتلاك أفريقيا للشراكة الجديدة ووسيلة لاجتذاب الدعم من الشركاء الإنمائيين. والآلية أداة اتفقت عليها جميع الأطراف وانضمت إليها طواعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بوصفها آلية للرصد الذاتي والاستعراض فيما بين النظراء والتعلم منهم. ويشترط على البلدان التي ترغب في الانضمام إلى الآلية أن تؤيد

الإعلان المتعلق بالديمقراطية، والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات، وأن توقع على مذكرة التفاهم المتعلقة بالآلية وتودع الصك لدى أمانة الشراكة الجديدة.

٩ - وربما كان من أهم الخصائص المبتكرة للآلية أنها تتيح الوسيلة لرصد التقدم المحرز في إرساء الحكم الاقتصادي والسياسي الرشيد. وهي تهدف أساسا إلى التشجيع على انتهاج سياسات ومعايير وممارسات تفضي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وتتفق البلدان المشاركة فيها على التعاون فيما بينها ومساعدة بعضها البعض، وتقاسم أفضل الممارسات، وتحديد أوجه الخلل التي ينبغي تقويمها والقبول باللجوء إلى الحوار والإقناع، عند الاقتضاء، للتشجيع على تحسين السياسات والممارسات القطرية. أما الصلة بين الآلية والتنمية فتتمثل في أنها ستعزز الحكم الرشيد، الذي يعد شرطا مسبقا لتحقيق النمو المستديم.

١٠ - وللآلية هيكل إداري يتألف من لجنة رؤساء الدول والحكومات المشاركة (المنتدى الأفريقي للاستعراض فيما بين النظراء)؛ وفريق الشخصيات البارزة[٤] (الفريق التابع للآلية)، الذي يعينه المنتدى ويُسند إليه مسؤولية الإشراف على عملية التقييم لكفالة نزاهتها، والنظر في التقارير الاستعراضية وتقديم توصيات إلى المنتدى؛ وأمانة الآلية، التي ستقدم خدمات السكرتارية والتنسيق الفني والدعم الإداري للآلية؛ وفريق الاستعراض القطري، الذي سيعين لزيارة البلد لاستعراض التقدم المحرز فيه والاضطلاع بعمليات التقييم الفني. وسيتطلب إجراء تقييم معمق وسليم من الناحية الفنية جهدا كبيرا، سواء من حيث المدة الزمنية اللازمة أو من حيث ضرورة كفالة تحليل سليم ودقيق يستند إلى امتلاك الشراكة الجديدة على الصعيد الوطني. ومما يكتسي أهمية جوهرية إجراء تقييمات فنية قبل زيارات الأفرقة والإفادة في تلك العمليات، قدر الإمكان من الأبحاث الجارية في المؤسسات الشريكة وما تضطلع به من أعمال. وفي هذا الشأن، قد يكون من المفيد الرجوع إلى عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بخصوص تقييم الحكم ورصده.

١١ - وقد وزعت المهام المتعلقة بإجراء التقييمات الفنية لعمليات الاستعراض بين النظراء على النحو التالي: تكون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولة عن الحكم والإدارة الاقتصاديين؛ ويُعنى مصرف التنمية الأفريقي بالمعايير المصرفية والمالية؛ كما تُكلف مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي بإجراء تقييمات لمجالات محددة متعلقة بالديمقراطية والحكم السياسي. ومن الوسائل المؤسسية التي سيستخدمها الاتحاد الأفريقي في التقييم

الفني للحكم السياسي المؤتمرُ المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، الذي لديه وحدة ضمن لجنة الاتحاد الأفريقي.

١٢ - وستستند الآلية إلى عدد من المؤشرات تشمل أربعة مجالات: الديمقراطية والحكم السياسي؛ والحكم والإدارة الاقتصاديان؛ وإدارة الشركات؛ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستُجرى عملية الاستعراض فيما بين النظراء على خمس مراحل. فيجرى في المرحلة الأولى تحليل لبيئة الحكم والتنمية في البلد المقرر استعراض التقدم المحرز فيه؛ ثم تقوم بعثة الاستعراض التابعة لفريق الشخصيات البارزة بزيارة إلى البلد المعني في المرحلة الثانية؛ ويُعنى في المرحلة الثالثة بإعداد النتائج التي توصلت إليها البعثة ومناقشة مشروع التقرير مع ممثلي حكومة البلد قيد الاستعراض؛ وتتمثل المرحلة الرابعة في مناقشة النتائج التي يتوصل إليها رؤساء دول وحكومات البلدان المشاركة والنظر فيها؛ أما المرحلة الأخيرة فهي عرض التقارير الاستعراضية.

١٣ - وعلاوة على التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالآلية، فإنه يكثف أيضا جهوده لترسيخ الديمقراطية في القارة وتقوية الآليات الإقليمية لمنع الصراعات وتسويتها وإدارتها. وعلى سبيل المثال، يتخذ الاتحاد خطوات لإنشاء برلمان أفريقي جامع يكفل المشاركة الفعالة والكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها. وقد صدق اثنا عشر بلدا حتى الآن على البروتوكول، غير أن دخوله حيز النفاذ يستلزم مصادقة ٢٤ بلدا. والأمل معقود على أن يتم ذلك بحلول نهاية السنة.

١٤ - كما تُبذل حاليا جهود لتفعيل البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي وافقت عليه الدورة العادية الأولى لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمرها للقمة المعقود بدوربان في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقد حصل البروتوكول على ١٢ من مجموع ١٥ تصديقا لازما لدخوله حيز النفاذ. وحث مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في مابوتو البلدان التي لم تصدق بعد على البروتوكول إلى القيام بذلك قبل نهاية السنة، وطلب أيضا إلى لجنة الاتحاد الأفريقي أن تجري المزيد من المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الوزراء المسؤولون عن شؤون الدفاع والأمن، وذلك بغية وضع صيغة نهائية لوثيقة السياسة العامة وتقديمها إلى الدورة المقبلة لمؤتمر القمة للنظر فيها. ومن المتوقع أن تُتوج هذه الجهود بوضع سياسة أفريقية مشتركة في مجالي الدفاع والأمن وإنشاء مجلس أفريقي للسلام والأمن.

١٥ - وتُبذل جهود موازية من أجل وضع خطة عمل لتعزيز القدرات الأفريقية على الاضطلاع بعمليات دعم السلام. وتهدف هذه الخطة المشتركة مع بلدان مجموعة الثمانية إلى تعبئة دعم فني ومالي للقيام، بحلول عام ٢٠١٠، بإنشاء لواء احتياطي متماسك يكون متعدد الجنسيات والاختصاصات وتجهيزه وتدريبه، بحيث يكون قادرا على إدارة الصراعات في أفريقيا وتسويتها بفعالية.

مراكز التنسيق الوطنية التابعة للشراكة الجديدة

١٦ - اتخذت عدة بلدان أفريقية خطوات لإنشاء مراكز اتصال وطنية تابعة للشراكة الجديدة. وتتسم الترتيبات المؤسسية المتعلقة بتلك المراكز بتنوع كبير. ويمكن تمييز أربعة نماذج في هذا الصدد: يكون مركز الاتصال الوطني (أ) واقعا في مكتب الرئيس أو خاضعا لإمرته؛ أو (ب) في شكل لجنة مشتركة بين الوزارات أو الإدارات في وزارة الخارجية؛ أو (ج) واقعا في وزارة المالية والتخطيط؛ أو (د) واقعا في وزارة التكامل الإقليمي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتبين هذه الترتيبات الإقليمية أن البلدان الأفريقية اتخذت قرارا حكيما بتسخير الإدارات الحكومية القائمة كمراكز تنسيق، حتى تحافظ على الموارد المالية والمؤسسية الشحيحة وتخفف إلى أقصى حد مشكلة التنسيق الداخلي عند تنفيذ الشراكة الجديدة. ومن السابق لأوانه الخلوص إلى أي استنتاج بشأن الترتيبات التي ستكون أنجع من غيرها. غير أن مما يكتسي أهمية حيوية لفعالية كل ترتيب على حدة مقدار السلطة المخولة لمراكز التنسيق الوطنية ضمن الهياكل الحكومية، والموارد المخصصة لتلك المراكز، ومهارات الموظفين في مجالي السياسة العامة والتحليل، فضلا عن كفاءتهم التنظيمية والتنفيذية. كما أنه من المحتمل أن تواجه العديد من البلدان فترة تأقلم صعبة توجه فيها سير عمل مراكز الاتصال الوجهة الصحيحة.

الجماعات الاقتصادية الإقليمية

١٧ - الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بصفتها وسائل لتحقيق التنمية والتكامل الإقليميين، قادرة على الاضطلاع بمهام تنفيذ الأبعاد دون الإقليمية لبرامج الشراكة الجديدة. وقد شُرع في العمل على إعادة توجيه أنشطة الجماعات الإقليمية لمراعاة أولويات الشراكة الجديدة في برامج عملها. ونظمت مختلف الجماعات مؤتمرات للقمة وحلقات عمل في مناطقها دون الإقليمية لتبيان دورها في تنفيذ تلك الشراكة. ومن النتائج الهامة المتمخضة عن تلك الاجتماعات اتخاذ قرار بإسناد دور ريادي للجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية على المستويات دون الإقليمية.

كما كان لتلك الجماعات دور فاعل في صياغة خطة التنمية الزراعية الشاملة للبلدان الأفريقية. وأكدت لجنة رؤساء الدول والحكومات التنفيذية أنه ينبغي، من أجل تعزيز دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برامج ومشاريع الشراكة الجديدة في مناطقها، إقامة تعاون وثيق بين تلك الجماعات والممثلين الشخصيين للجنة.

الزراعة

١٨ - في الوقت الذي يعاني فيه عدد من البلدان الأفريقية من انعدام الأمن الغذائي مما انعكس في تكرار حالات النقص في الغذاء والمجاعات والجوع منحت أهمية كبيرة لوضع خطة للتنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا وقد اكتملت بالفعل الآن. وسوف تشكل هذه الخطة الأساس للتحليلات المفصّلة لتكاليف المشاريع القطرية والإقليمية من أجل تنفيذها. وتعالج المشاريع والبرامج مجالات التدخل لتحسين مستوى الأمن الغذائي في القارة. وتشارك الجماعات الاقتصادية الإقليمية بنشاط في وضع الخطة وفي إعداد وثائق المشاريع وفي المشاورات على أساس دون إقليمي.

الصحة

١٩ - اكتمل إعداد البرنامج الصحي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويجري تنفيذه على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وتسلِّم استراتيجية البرنامج بأهمية العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفعالة التي تشكل الأسباب الرئيسية لسوء الصحة في القارة وتركِّز على مساهمة الاستراتيجيات الأخرى في الشراكة لمعالجة القضايا الأوسع التي تتسبب في ضعف الصحة. ويمثل برنامج الصحة للشراكة استراتيجية متوسطة الأجل تتبع نهجا شاملا ومتكاملا لمعالجة عبء المرض في أفريقيا. ويمنح الأولوية لتعزيز النظم والخدمات الصحية من أجل توفير الرعاية الصحية على نحو متساو استنادا إلى الممارسة الصحية العامة القائمة على الأدلة. وهو يدعو الشركاء الإنمائيين إلى المساهمة في توفير ٢٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية المطلوبة سنويا لتمكين أفريقيا من تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. ويجري حاليا تنفيذ البرنامج الصحي كما يجري إضفاء الطابع الشعبي عليه إضافة إلى خطة العمل من أجل التنفيذ.

٢٠ - في ضوء التحدي الذي لم يسبق له مثيل الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز لإعداد استراتيجية متعددة القطاعات بشأن الإيدز. وقام عدد من البلدان بوضع برامج عمل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمشاكل الأخرى. ويظل التحدي متمثلا في توفير الإدارة الفعالة

والتمويل لبرنامج العمل الأولي. ونتيجة لذلك دُعيت البلدان الأفريقية إلى زيادة ميزانياتها المخصصة للصحة لترتفع إلى نسبة الـ ١٥ في المائة التي حددها إعلان أبوجا الذي اعتمد في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية ذات الصلة الأخرى.

التعليم

٢١ - استمرت نوعية التعليم في أفريقيا في التدهور. ويمثل ذلك إضافة إلى هجرة العقول تحديا خطيرا. ويشمل برنامج التعليم التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من جملة أمور المبادرة العاجلة لتوفير التعليم للجميع ومواءمة المناهج وطبع الكتب الدراسية وبرنامجا لتغذية المدارس. وتعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء الآخرين لتنفيذ برنامج التعليم من خلال فرقة العمل التي أنشأتها أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويهدف البرنامج إلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ وإنشاء مراكز للتفوق في التعليم العالي إضافة إلى منهاج العلوم والتكنولوجيا.

البيئة والسياحة

٢٢ - تعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن قرب مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع برنامج كامل يتعلق بالبيئة وافقت عليه لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول والحكومات وأيدته الدورة العادية الثانية لجمعية الاتحاد الأفريقي المعقودة في مابوتو في الفترة ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتشمل الخطة مجالات مكافحة تدهور الأرض والجفاف والتصحر والمحافظة على الأراضي الرطبة في أفريقيا والمحافظة على الموارد البحرية والساحلية وموارد المياه العذبة واستخدامها بطريقة مستدامة ومنع الأنواع الغازية والتحكم فيها وإدارتها ومكافحة تغير المناخ والمحافظة على الموارد الطبيعية العابرة للحدود وإدارتها والقضايا الشاملة للصحة والبيئة ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتقييم الكوارث الطبيعية والإنذار المبكر بشأنها. ومُنحت الأولوية لبعض المشاريع والتي ستقدم إلى اجتماع المانحين المقرر عقده بالجزائر في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ من أجل توفير التمويل لتنفيذها في مطلع عام ٢٠٠٤. وفيما يتعلق بالسياحة فقد أعدت فرقة العمل خطة للعمل بالتعاون مع وزراء السياحة الأفريقيين لاستكمال خطة التنفيذ قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

الهياكل الأساسية

٢٣ - تدرك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن الهياكل الأساسية تمثل جزءا لا يتجزأ من النهج الشامل للتنمية. وقد وضعت الشراكة الجديدة خطة عمل قصيرة الأجل في تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن الهياكل الأساسية وافقت عليها لجنة التنفيذ وأيدتها الدورة العادية الأولى لجمعية الاتحاد الأفريقي. وتعمل الشراكة الجديدة حاليا على إعداد صلاحيات خطتها المتوسطة الأجل للهياكل الأساسية. ويتولى بنك التنمية الأفريقي الدور القيادي في تخطيط وتنفيذ الهياكل الأساسية للشراكة الجديدة. وتم توزيع جميع المشاريع تحت مجالات أربعة هي: الدراسات والتيسير وبناء القدرات والاستثمار. وسوف يكتمل إعداد خطة العمل المتوسطة الأجل في عام ٢٠٠٤. وفي الوقت ذاته، عرضت الشراكة الجديدة مشاريع خطة عملها القصيرة الأجل على القطاع الخاص المنظّم على مختلف أنحاء العالم بما في ذلك منتدى الطاقة في أفريقيا المنعقد في لوزان بسويسرا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والمجلس المشترك لمؤتمر قمة أفريقيا الذي انعقد في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتعمل أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مع مجلس الكمنولث للأعمال لأخذ المشاريع إلى أوروبا وآسيا.

التصنيع

٢٤ - إدراكا من الجمعية العامة لأهمية النمو الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر في أفريقيا، دعت المجتمع الدولي بما فيه منظومة الأمم المتحدة في قرارها ٢٩٧/٥٧ إلى توجيه دعمه لجهود التصنيع في أفريقيا ضمن إطار عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسوف تساهم العديد من الإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن أو يتوقع اتخاذها ضمن الشراكة الجديدة في تعزيز عملية التصنيع ولا سيما تعزيز قدرة التصنيع في أفريقيا. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، اتخاذ تدابير لتنمية الموارد البشرية وتحسين أوجه الإدارة الاقتصادية والتجارية والنظم الإنتاجية وتطوير الهياكل الأساسية بما في ذلك، خاصة، تأمين إمدادات الطاقة. وقرر الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أن تساهم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والاتحاد الأوروبي في تحقيق الأهداف ذات الصلة من الشراكة الجديدة عن طريق التنمية الصناعية. وتم، ضمن هذا السياق، تنظيم أربعة اجتماعات دون إقليمية في أفريقيا بغرض تحديد النهج والأولويات القطاعية لتنمية القدرات الإنتاجية وتعزيز سبل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وسوف تدمج هذه المفاهيم وما ينجم عنها من برامج في خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

التحديات والقيود

٢٥ - أثناء تنفيذ الشراكة الجديدة برزت بعض التحديات والقيود. وبصفة خاصة، يمكن تحديد أربعة قيود تعيق الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. أولها ضعف العلاقة بين لجنة التنفيذ والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتبذل جهود حاليا لكي يصبح رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة التنفيذ والذين يمثِّلون الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مناطقهم المختلفة حماة للشراكة الجديدة. ويتمثل القيد الثاني في ضعف القدرة المؤسسية على تخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية على الصعيدين القطري والإقليمي. أما المشكلة الثالثة فهي انعدام الجهد الكافي لإضفاء الطابع الشعبي على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد القطري. وتنبغي معالجة وجه الضعف هذا من خلال أنشطة الاتصالات الفعالة واستراتيجيات التوعية والتعبئة. ويتمثل معوق آخر في انعدام التمويل الكافي. وأصبح من الضروري من أجل الإبقاء على الملكية والقيادة الأفريقية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن يأتي التمويل الرئيسي من أفريقيا. ومن شأن هذا الجهد أن يحفز الدعم المقدم من شركاء أفريقيا الإنمائيين.

ثالثا - الدعم المقدم من المجتمع الدولي

٢٦ - طُلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراء بشأن عدد من المجالات المتعلقة بالسياسة لمساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وطُلب إلى البلدان المتقدمة النمو بوجه خاص بذل جهود ملموسة لتحقيق الهدف المتمثل بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وإيجاد حل دائم لمشكلة المديونية الخارجية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا من خلال إلغاء الدين وترتيبات أخرى وتحسين فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق ضمن إطار إعلان الدوحة الوزاري والعمل لتحقيق الهدف المتمثل في توفير فرص الوصول لجميع صادرات أقل البلدان نموا معفاة من الجمارك ومعفاة من الحصص وتشجيع استثمار القطاع الخاص في أفريقيا ومساعدة البلدان الأفريقية في جذب الاستثمار وتعزيز السياسات المواتية لجذب الاستثمار وتوجيه الموارد المالية والتقنية وغيرها من أنواع الموارد الأخرى إلى الأولويات التي حددتها الشراكة الجديدة ولا سيما تنمية الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الصحية والتعليم والمياه والزراعة. وتم التأكيد على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون الثلاثي الأضلاع والمساهمة التي يمكن أن يقدمها لتنفيذ الشراكة الجديدة.

التقدم المحرز

٢٧ - تقلص حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا طوال فترة التسعينات وانخفض من ٢٦,٦٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٣٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٠. ولكنه شهد انعكاسا في السنتين الماضيتين فارتفع حجم المساعدة من ١٧,٧٢٩ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١٨,٦١٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٢[٥]. ويعكس الرجوع في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا الزيادة في عقود التبرعات التي أُعلنت أثناء المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي انعقد في مونتيري بالمكسيك في عام ٢٠٠٢. ولإعطاء معنى عملي لذلك التعهد ألزمت مجموعة الثمانية التي تقدم ثلاثة أرباع المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا[٦] ألزمت نفسها في خطة العمل الأفريقية التي اعتمدت في كانانسكيس بتوجيه نحو ٦ بلايين دولار في السنة من جملة الزيادة المقدرة البالغة ١٢ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٦ إلى البلدان الأفريقية التي تلتزم بسيادة القانون والاستثمار في مواطنيها واتباع سياسات تحفز النمو وتساهم في الحد من الفقر. وتشمل الزيادة في التبرعات المعقودة زيادة سنوية للمعونة لتصل إلى ٦ بلايين دولار في السنة بحلول عام ٢٠٠٦ يقدمها حساب تحديات الألفية الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية[٧]. وتم تأكيد الالتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي انعقد في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠ في إيفيان بفرنسا. وبالإضافة إلى مجموعة الثمانية استمر عدد من الشركاء الإنمائيين لأفريقيا يخصص نسبة ٢٥ في المائة وأكثر من مساعدته الإنمائية الرسمية لأفريقيا[٨] على سبيل المثال أيرلندا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا ولكسمبرغ والنرويج والنمسا وهولندا.

٢٨ - تم توجيه الزيادة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا في السنة الماضية إلى عدد من القطاعات الحيوية وبصفة خاصة إلى قطاعي الصحة والتعليم وداخل كل قطاع إلى مجالات محددة. ففي قطاع الصحة على سبيل المثال عقدت البلدان المتقدمة النمو تبرعات للقضاء على الشلل وعلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والبرامج المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى. فعلى سبيل المثال أعلنت الولايات المتحدة عن تبرعها بمبلغ ١٥ بليون دولار لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ١٢ بلدا أفريقيا وبلدين في منطقة البحر الكاريبي على مدى السنوات الخمس القادمة. وفي قطاع التعليم أعلن عدد من البلدان الشركاء عن تبرعات للمبادرة العاجلة المتمثلة في توفير التعليم للجميع بغرض رفع حجم القيد في المدارس الابتدائية في البلدان التي تشهد معدلات قيد متدنية.

٢٩ - يرتبط بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل وثيق الجهد المبذول لتحسين فعالية المعونة. فقد حدثت عدة تطورات مهمة في هذا المجال. فاتخذ عدد من البلدان المانحة خطوات بعدم تقييد معونتها مما يتيح مرونة أكبر للبلدان المستفيدة فيما يتعلق بتنويع مصادر الشراء وإمكانية خفض تكلفة السلع والخدمات المشتراة. وشملت الفئات الرئيسية للمعونة غير المقيدة ميزان المدفوعات وإعفاء الديون وتقديم المساعدة للقطاعات ومشاريع الاستثمار ودعم السلع والخدمات التجارية وتقديم المساعدة للمنظمات غير الحكومية.

٣٠ - كان أحد التطورات المهمة في مجال تبسيط وتنسيق البرمجة وإجراءات الإبلاغ والصرف هو إعلان روما المعني بالتنسيق (A/57/763، الضميمة). ويوفر الإعلان الذي اعتمد في اجتماع للمؤسسات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف الرئيسية انعقد في روما يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ إطار عمل للمؤسسات المشاركة ويلزمها بتبسيط وتنسيق احتياجاتها وخفض التكاليف المرتبطة بها مع تحسين أوجه الإشراف والمساءلة العامة وتعزيز التركيز على نتائج إنمائية ملموسة[٩]. وسوف تستفيد البلدان الأفريقية من عملية التنسيق هذه.

٣١ - أعلن العديد من البلدان المانحة عن تبرعات أثناء السنة الماضية لتغطية النقص البالغ بليون دولار في الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وصلت سبعة بلدان أفريقية (أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة ومالي وموريتانيا وموزامبيق) نقطة الاكتمال حيث أُلغي الدين بالفعل. ووصل ١٥ بلدا أفريقيا (إثيوبيا وتشاد ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو والكاميرون ومدغشقر وملاوي والنيجر) إلى ''نقطة القرار'' حيث زيدت المساعدة المؤقتة بالفعل. وبلغ الحجم التراكمي لتخفيف الدين الملتزم به لـ ٢٢ بلدا من البلدان الأفريقية ٣٢,٢٥ بليون دولار.

٣٢ - بالإضافة إلى ذلك، استفاد عدد من البلدان الأفريقية الفقيرة المؤهلة المثقلة بالديون من عمليات إلغاء الديون الثنائية التي أعلنها عدد من البلدان المانحة. فعلى سبيل المثال حصل أحد البلدان الفقيرة المؤهلة المثقلة بالديون، وقد كان مدينا لأستراليا، على إلغاء ديونه، وتعهدت كندا بشطب ١.١ بليون دولار من الديون المستحقة على ١٧ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يوجد ١٤ بلدا منها في أفريقيا ووقعت الصين على بروتوكولات لإلغاء الديون مع ٣١ بلدا أفريقيا صديقا مما يلغي ما مجموعه ١٥٦ دينا مستحقا تصل قيمتها إلى ١,٠٥ مليون يوان وتمثل نحو ٦٠ في المائة من حجم الديون المستحقة للصين على تلك البلدان. وقررت ألمانيا إلغاء ٢ بليون دولار من الديون اتجه منها بليون دولار تقريبا للبلدان

الأفريقية وتعهدت إيطاليا بأن تلغي ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نحو ٤,٥ بليون دولار من البلدان الأفريقية وألغت اليابان بالفعل دينا يصل إلى ٣ بليون دولار مستحقا على البلدان الأفريقية وخفضت الكويت مما لها من ديون على أربعة بلدان أفريقية وتعهدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتعزيز تمويل الصندوق الاستئماني لتحقيق تخفيف الديون والعمل مع المانحين الآخرين لتمويل النقص في الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٣ - لم تحدث سوى استجابة إيجابية محدودة في السياسة الدولية في مجال التجارة وتركزت أساسا على منح بعض البلدان المتقدمة النمو الفرص لوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من الجمارك ومن الحصص. وقُدمت مساهمات للصندوق الاستئماني لخطة الدوحة للتنمية لمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها المبذولة لبناء القدرات التقنية فيما يتعلق بالتجارة ومساعدتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية وتحسين أوجه الامتثال للاتفاقات التجارية. وبدأ بعض البلدان المتقدمة النمو يبدي مرونة في مجال الدعم الزراعي والقضايا الأخرى. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه سوف يبدأ في خفض الدعم الذي يزيد من الإنتاج الزراعي والصادرات وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية خطة لتقليص الدعم الزراعي والتعريفات إلى المستوى الموحد لجميع البلدان. وسوف يتضح حجم التقدم الفعلي بشأن هذه القضايا بشكل أكبر في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣٤ - اتخذ عدد من البلدان الشريكة لأفريقيا خطوات للمساعدة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. فعلى سبيل المثال أعلنت المملكة المتحدة وفرنسا أثناء المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في آب/أغسطس ٢٠٠٢ أنهما سوف تخصصان ٢٠٠ مليون يورو لتوفير الضمانات للاستثمار في الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا التي توجد غالبيتها في أفريقيا. وسوف تستخدم الموارد لمساعدة البلدان المؤهلة لوضع السياسات لجذب الاستثمار الأجنبي وتتقيد المشاريع في قطاع الهياكل الأساسية. وتعمل كندا على إنشاء صندوق كندا للاستثمار في أفريقيا برأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار كندي لحفز القطاع الخاص على الاستثمار في أفريقيا. وقدمت اليابان قروضا بلغت قيمتها ٢٠٠ مليون دولار من أجل الاستثمار الخارجي للشركات اليابانية من أجل الاستثمار في أفريقيا. وأنشأت حكومة الصين صندوقا خاصا لدعم الاستثمار والتعاون في أفريقيا. وقدمت روسيا الدعم والتشجيع للمشاريع الروسية التي تستثمر في تنمية الموارد المعدنية والطاقة والصناعة التحويلية في أفريقيا.

٣٥ - استمر الاتجاه في زيادة التعاون الاقتصادي والتقني بين أفريقيا والمناطق النامية الأخرى ولا سيما البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستفاد عدد من البلدان الأفريقية من برامج بناء القدرات التقنية التي وفرتها بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عدد واسع من المجالات شملت الهياكل الأساسية والطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والزراعة وتنمية الموارد البشرية (الصحة والتعليم) والبيئة. ولا تزال الجهود الرامية إلى توسيع التعاون الاقتصادي من خلال زيادة التجارة والتدفقات المالية في مرحلة التكوين. وسيأتي الدافع الإضافي للتعاون بين البلدان الأفريقية والآسيوية الذي تحقق بشكل معقول من عدد من الأحداث الحكومية الدولية التي تم تنظيمها أو سوف يتم تنظيمها في آسيا في هذه السنة. وأحد هذه الأحداث هو المؤتمر الآسيوي الأفريقي للمنظمات دون الإقليمية المقرر عقده في باندونج في إندونيسيا في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وسوف يوفر منتدى الصين - أفريقيا الثاني المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ومؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية المقرر عقده في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ويصادف الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر دافعا مهما للتعاون المثلث الأضلاع بين بلدان الجنوب بالإضافة إلى زيادة تعزيز الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

التحديات والقيود

٣٦ - بالرغم من أن البلدان الأفريقية كانت من أكبر المستفيدين من الزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية فهناك إدراك متزايد بأن الزيادة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية لن تكفي كيما تحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتبر ذلك أمرا مثبطا للهمم نظرا لضخامة التحدي الذي تواجهه أفريقيا في تحقيق الأهداف[١٠]. وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أفريقيا متواضعة بالمقارنة إلى حجم الدعم الزراعي المدفوع للمزارعين في البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك فإن الدعم يفضي إلى خفض أسعار السلع مما يحول دون قدرة أفريقيا على زيادة صادراتها والتخلص من الفقر والاعتماد على المعونة.

٣٧ - بالرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فإن عددا من المشاكل لا يزال مستمرا. فقد قل التجديد لإعلان التبرعات للصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأدت الصعوبات التي تمت مواجهتها في إعداد أوراق استراتيجيات الحد من الفقر إضافة إلى تنفيذ الإصلاحات في مجال الاقتصاد الكلي إلى تأخير عملية انتقال بعض البلدان الأفريقية من نقطة القرار إلى نقطة الاكتمال. وفي الوقت ذاته، شهدت بعض البلدان التي وصلت إلى نقطة الاكتمال تدهورا في مؤشرات الديون وهي حالة

تُعزى لهبوط العائدات من الصادرات التي غالبا ما تنتج من التقلب في أسعار السلع. وفضلا عن ذلك، لا تزال بعض البلدان المثقلة بالديون تنفق على خدمة ديونها أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم من أجل مواطنيها. ولذلك فهناك حاجة ملحة لدعم جهود البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون لتحقيق قدرتها على تحمُّل الدين. وبالإضافة إلى ذلك فإن من الضروري بذل جهود لمعالجة المشاكل التي تواجه العديد من البلدان الأفريقية غير المؤهلة التي تتحمل عبئا كبيرا من الدين الخارجي[١١].

٣٨ - بالرغم من أن التدابير المبذولة لعدم تقييد المعونة في السنة الماضية تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح فلا يزال أهم عنصرين للمعونة في كثير من البلدان المتقدمة النمو وهما المعونة الغذائية والمساعدة التقنية مقيدين في معظم البلدان بما يوحي بإمكانية تحقيق مكاسب أكبر من الفعالية في أفريقيا والبلدان النامية الأخرى من عدم تقييد العنصرين.

٣٩ - في مجال التجارة انعكس انعدام التقدم في عدم الالتزام بالمواعيد النهائية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن القضايا الرئيسية التي تهم أفريقيا مثل فرص الوصول إلى الأسواق وأوجه الدعم الزراعي والجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك تبرز الحاجة إلى الاتفاق على تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية[١٢]. كما أن الخسارة في عائدات الصادرات التي تكبدتها البلدان الأفريقية بسبب غياب الإصلاحات في مجال الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة النمو والتقلب في أسعار السلع لا تظهر أي دليل على التحسن.

رابعا - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

٤٠ - اتخذت كيانات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج الحالية أو وضع برامج عمل جديدة خطوات لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا حسب ما طلبت الجمعية العامة في قراريها ٧/٥٧ و ٢٩٧/٥٧.

التقدم المحرز

٤١ - استطاع العديد من وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تحقيق المواءمة بين أنشطتها وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وانعكس ذلك في النفقات المالية للأنشطة والأولويات للشراكة الجديدة وفي دعم الخطط الإنمائية في قطاعات ذات أولوية محددة للشراكة الجديدة. فعلى سبيل المثال قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي لأمانة الشراكة الجديدة في وضع خطة استراتيجية خماسية وإلى لجنة الاتحاد الأفريقي لدعم برنامجها للسلم والأمن. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الموارد لدعم الجهد المتعلق بوضع

خطة عمل الشراكة الجديدة في مجال البيئة والتي اعتمدت بواسطة المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية المساعدة في وضع خطة التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك اتخذت منظمة الأغذية والزراعة إجراءات تهدف إلى زيادة الوعي بحالة الأمن الغذائي في أفريقيا وتوفير الموارد لبناء القدرات التقنية من خلال خدماتها الاستشارية. ووفرت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية منتديات للبلدان الأفريقية لتحديد أولوياتها في قطاع الأغذية.

٤٢ - ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تُشارك بنشاط في وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالإدارة الاقتصادية والإدارة التجارية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتنفذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا عملا تقنيا مشتركا مع أمانة منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي يهدف إلى وضع إطار عمل مؤسسي للمساءلة المتبادلة والاتساق في مجال السياسة استجابة لطلب رؤساء الدول والحكومات أعضاء لجنة التنفيذ للشراكة الجديدة. وشرع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية الأخرى وتم توسيعه ليشمل ثمانية بلدان إضافية أخرى. وفضلا عن ذلك قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مساهمة كبيرة لوضع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للوصول إلى الأسواق. وأيدت لجنة التنفيذ التابعة للشراكة الجديدة برنامج الشراكة الجديدة المستدام للمدن الذي تم وضعه بدعم من موئل الأمم المتحدة وسيتم تنفيذه بشكل تمهيدي في سبع مدن.

٤٣ - استطاعت منظومة الأمم المتحدة وضع إطار عمل تشغيلي مستخدمة البرمجة وآليات التنسيق الحالية لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على ثلاثة مستويات هي المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. فعلى المستوى الوطني يكون إطار العمل الرئيسي هو إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك وسوف يستكمل حسب الاقتضاء بأوراق استراتيجيات الحد من الفقر إذا وجدت. ويمثل الاجتماع الاستشاري الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا الذي تعقده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إطار العمل للتنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وحدد الاجتماع الاستشاري الإقليمي خمس مجموعات تشرف عليها الوكالات التالية: (أ) تنمية الهياكل الأساسية: المياه والمرافق الصحية والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، (ب) الحكم والسلام والأمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، (ج) الزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق (منظمة الأمم

المتحدة للأغذية والزراعة)، (د) البيئة والسكان والتحضر (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، (هـ) تنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) (الفقرة ١١ من الوثيقة E/AC.51/2003/6).

٤٤ - يمثل نهج المجموعات أداة للاستجابة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة وضعت لتمكين الوكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة من توحيد جهودها من أجل دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والتقت المجموعات الخمس مرتين على الأقل في السنة الماضية وقدم تقرير موحد بأنشطتها إلى الدورة الثالثة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقدم التقرير المعنون ''مشاركة منظومة الأمم المتحدة مستقبلا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا''(١٣) أول تقييم يقدمه الأمين العام لطبيعة ونطاق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٥ - يشارك العديد من الوكالات في جهود التنمية البشرية والمؤسسية لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إضافة إلى مواصلة التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولتحسين بناء القدرات في أفريقيا أنشأ صندوق النقد الدولي مراكز إقليمية للمساعدة التقنية في غرب وشرق أفريقيا. ولتشجيع الاستثمار الخاص في أفريقيا يقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المساعدة لبلدان تجريبية قليلة في إنشاء مجالس المستثمرين يناقش فيها كبار المسؤولين في الحكومات ورجال الأعمال احتياجات الاستثمار ومعوقاته. كما ظل برنامج الأغذية العالمي ينفذ برنامجا جديدا لتوفير التغذية للمدارس في ٣٥ بلدا أفريقيا. وانضمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ برنامج جديد مواز يتعلق بالتعليم التأهيلي في أفريقيا خصص لتوفير التعليم الأولي لنحو ٤٠ مليون من الأطفال الذين تركوا الدراسة. واستنادا إلى إطار العمل البرنامجي المتعدد الأقطار والذي تنفذه اليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي تعمل وكالات الأمم المتحدة بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل توسيع البرامج التكميلية في مجالات الصحة والمياه والمرافق الصحية. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع إطار عمل معياري للانتعاش الإنساني من أجل أفريقيا سوف يضاف إلى اتفاقات السلام بغية كفالة احترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان للاجئين والمشردين داخليا. وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المبادرة لضمان تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باستخدام النهج القائم على احترام الحقوق وتشارك المفوضية في وضع المؤشرات والقواعد والمعايير في مجالات الديمقراطية ونظام الحكم السياسي.

٤٦ - تعمل كيانات متعددة في منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية بشأن قضايا السياسة ضمن ولايات الوكالات الفردية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومع المنظمات الإقليمية لتنفيذ السياسات والمبادرات على صعيد العمل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جميع الأصعدة في أفريقيا. وظلت منظمة الصحة العالمية تعمل بنشاط لتشجيع وإدماج الأولويات في مجال الصحة والهياكل الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في برامجها على الصعيدين الإقليمي والوطني وتقديم الدعم للمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما ظلت إدارة شؤون نزع السلاح تتعاون مع الاتحاد الأفريقي لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه[١٤]. كما تعمل إدارة عمليات حفظ السلام عن قرب مع المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمعالجة حالات الصراع الخاصة في تلك المناطق. وتقدم إدارة الشؤون السياسية الدعم للجهود التي تبذلها اللجنة التابعة للاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرتها على منع الصراعات وإدارتها وحلها.

٤٧ - تقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدعم لبرنامج لوضع معايير إقليمية وتعزيز الجودة في ثماني دول من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم بوصفها رئيسة مشاركة لمجموعة تنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأولويات التي حددتها الشراكة الجديدة من خلال برنامج عملها المرموق ومن خلال تعزيز معايير وحقوق العمال في مجالات العمل والعمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي بالتعاون مع منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي ومع منظمات المخدمين والعمال. وتعاونت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا[١٥] مع مختلف المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا بشأن قضايا التصحر. وتقدم منظمة الطيران المدني الدولي الدعم لبرامج النقل الجوي في بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا.

٤٨ - تركز فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجه خاص على أفريقيا. ويتمثل الهدف في العمل عن قرب مع المبادرات التي تقودها أفريقيا لتعزيز التطبيقات المستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجات وأهداف التنمية في أفريقيا.

وقررت فرقة العمل أن تخدم كشريك استراتيجي في المجالات الرئيسية التالية: دعم البرامج الجديدة والبحوث والتنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، تطويع وربط المبادرات العديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل أفريقيا وبين أفريقيا والقارات الأخرى وتوفير إطار عمل لتعريف التعاون بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي.

٤٩ - عملا بقراري الجمعية العامة ٢/٥٧ و ٣٠٠/٥٧ أنشأ الأمين العام مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا اعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠٠٣. وتشمل ولاية المستشار الخاص تنسيق أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتنسيق جميع التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومتابعة توصيات المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية فيما يتعلق بأفريقيا. ويعمل المكتب كمركز اتصال للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في المقر الرئيسي للأمم المتحدة. وسيقدم المكتب الدعم أيضا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الأمين العام في تعزيز استجابة منسقة على نطاق المنظومة لدعم التنمية في أفريقيا ولا سيما تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٥٠ - يوفر مجلس الرؤساء التنفيذيين بوصفه الآلية الرئيسية للتشاور والتنسيق المشترك بين الوكالات الإشراف والتوجيه فيما يتعلق بالسياسة لكيانات منظومة الأمم المتحدة في الدعم الذي تقدمه للتنمية في أفريقيا. وظل الدعم المقدم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على رأس جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق منذ عام ٢٠٠١. ويجري المجلس استعراضا منتظما للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة الموضوعة لمواصلة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في تنمية أفريقيا ويجري تقييمات دورية للتقدم المحرز في عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف ومقاصد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥١ - يعمل برنامج الدعوة الذي تنفذه الأمم المتحدة باسم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتقدم وكالات الأمم المتحدة ومراكز الإعلام التابعة لها الدعم داخل البلدان الأفريقية لأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من أجل إضفاء الطابع الشعبي على الشراكة الجديدة وزيادة الوعي والملكية للبرنامج على الصعيد المحلي. وتتجه أنشطة إدارة شؤون الإعلام في أفريقيا حاليا لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتعمل الإدارة مع وسائط الاتصال الأفريقية والعالمية ومع المانحين ومنظمات المجتمع المدني النافذة على إبراز نشاط الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويسلِّط منشور ''انتعاش أفريقيا'' الضوء على السياسات التي تؤثر في الفرص المتاحة لأفريقيا لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويجري حاليا وضع استراتيجية للدعوة على الصعيد العالمي من أجل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تستند إلى أنشطة منظومة الأمم المتحدة كجهد تعاوني بين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا المنشأ حديثا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام.

التحديات والقيود

٥٢ - التعاون المتنامي بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الفردي الذي قدمته كل وكالة أو برنامج أو صندوق أو منظمة، ضمن ولايتها، إلى هذه الشراكة الجديدة مشجع جدا. بيد أن ثمة الكثير مما ينبغي عمله في عدد من القضايا. وأهم التحديات على الإطلاق يتمثل في تحقيق مزيد من التماسك والتنسيق في عمل مختلف الوكالات، ولدى أكثرها برامج جارية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن السبل الواضحة والهامة لعلاج ذلك هو تعزيز وزيادة استخدام اجتماعات التشاور الإقليمية السنوية برئاسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كخطة لتحقيق التماسك والفعالية على مستوى المنظومة دعما للشراكة الجديدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا الصدد، يوفر الترتيب في مجموعات إطارا تنظيميا مفيدا لعمل كل كيان من كيانات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المجموعات المواضيعية إلى تحديد استراتيجيات في برامجها الفردية ثم تحويلها إلى فرص للتعاون الشامل لعدة قطاعات. فالقضايا الشاملة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونوع الجنس وحقوق الإنسان، ينبغي أن تعمم في جميع أنشطة المجموعات. ومن المجالات الهامة التي تبنى حولها مجموعة أو فرع مجموعة مواضيعية مجالا العلم والتكنولوجيا. وفي الاجتماع الأخير للمشاورات الإقليمية، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٣، اتفق المجتمعون على ضرورة إقامة فريق غير رسمي من الوكالات بقيادة اليونسكو للعمل مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولاستعراض إمكانية إيجاد مجموعة جديدة أو مجموعة فرعية في هذا المجال. وبالنظر إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه في تنفيذ الشراكة الجديدة، يتزايد الشعور بضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بالمساعدة في تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولجنة الاتحاد الأفريقي.

خامسا - استجابة أصحاب المصلحة الآخرين

٥٣ - القطاع الخاص والمجتمع المدني من أصحاب المصلحة الهامين في تنمية أفريقيا. وقد شجعهم قرار الجمعية العامة ٥٧/٧ على المشاركة في تنفيذ الشراكة الجديدة.

التقدم المحرز

٥٤ - استجاب القطاع الخاص في داخل أفريقيا وخارجها على السواء بصورة إيجابية لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وقام خلال السنة الماضية بعدد من الأنشطة لتعزيز مشاركته في تنفيذ الشراكة الجديدة. وتم تشكيل فريق أعمال تابع للشراكة الجديدة ليعمل كأداة لتعزيز التعاون بين مبادرة الشراكة الجديدة والشركات الخاصة التي تدعم أهداف الشراكة الجديدة. وعلى وجه الخصوص، سيشاطر الفريق المعلومات عن فرص التجارة والاستثمار في أفريقيا ويشجع القطاع الخاص على المشاركة في الشراكة الجديدة وغيرها من المشاريع. والفريق، إذ يتكون من منظمات أعمال قائدة في داخل أفريقيا وخارجها على السواء، فإنه يشمل الغرفة الدولية للتجارة، والمائدة المستديرة الأفريقية للأعمال، والمنتدى الإنساني للأعمال، ومجلس الأعمال التابع للكومنولث، والمجلس الفرنسي للمستثمرين في أفريقيا، والمنتدى الفرانكوفوني للأعمال، والمنتدى الدولي لقادة الأعمال. وقام أعضاء الفريق، لتفعيل التزامهم بدعم الشراكة الجديدة، برعاية الاجتماع الإقليمي السنوي الثالث للغرفة الدولية للتجارة بأفريقيا، المعقود في ياوندي، بالكاميرون يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وانعقد ذلك الاجتماع تحت شعار ''التنمية عن طريق خلق الثروة''، فكرس جلسة عامة للحوار حول الأعمال والشراكة الجديد، بحثا عن السبل التي يمكن بها للأعمال أن تشارك في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة.

٥٥ - وفضلا عن ذلك، نظمت المائدة المستديرة الأفريقية للأعمال بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وكفلاء آخرين، منتدى الأعمال المشترك بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أبوجا، نيجيريا، من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. وأبرز الاجتماع الحاجة إلى مزيد من المنتديات على غرار اجتماع أبوجا، لرابطات الأعمال لنشر المعلومات عن الشراكة الجديدة ولتشجيع إنشاء أفرقة استشارية للأعمال من أجل رصد توصيات المنتدى.

٥٦ - واعتمادا على موضوع عام ٢٠٠٢، وهو ''الشراكة الجديدة تعمل: منظمات الأعمال تشترك مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' خصص اجتماع القمة الاقتصادية لأفريقيا عام ٢٠٠٣ التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، المعقودة في دوربان، بجنوب أفريقيا، في حزيران/يونيه، لموضوع ''تسخير قوة الشراكة''. وكان الهدف الرئيسي هو دراسة الكيفية التي يمكن بها أن تقوم الأعمال بدورها في تنفيذ الشراكة الجديدة ومساعدة الحكومات الأفريقية، وخاصة في سد الثغرة القائمة في القدرة والموارد لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصادات الأفريقية. وكان من النتائج الملموسة لمؤتمر القمة إطلاق

مبادرة المدارس الإلكترونية للشراكة الجديدة بهدف تجاوز الفجوة الرقمية ونشر دليل المؤسسات العامة كجزء من التقرير عن القدرة التنافسية لأفريقيا ٢٠٠٣-٢٠٠٤[1] ، وهو منشور يقصد به إلقاء الضوء على بيئة الأعمال في أفريقيا، بغية لفت الانتباه إلى الفرص والقيود فيما يتعلق بالاستثمار الخاص في المنطقة.

٥٧ - وكجزء من الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ الشراكة الجديدة، نظم مكتب المستشار الخاص، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكرا، حلقة عمل إقليمية حول حشد الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، عقدت في أكرا من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان الهدف الرئيسي هو استكشاف سبل مبتكرة لتعميق مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الشراكة الجديدة وتعزيز التفاعل بين الحكومة من جهة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى.

٥٨ - وفي اجتماع أكرا، شددت مجموعة القطاع الخاص على ضرورة إنشاء آلية رسمية فعالة على الصعيد الوطني لإشراك القطاع الخاص في تنفيذ الشراكة الجديدة، وإيجاد إطار قانوني وتنظيمي سليم وفعال لتنمية القطاع الخاص، وإنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ طائفة من برامج الشراكة الجديدة، وحشد الموارد عن طريق فرض ''ضريبة تضامن'' لمرة واحدة من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة.

٥٩ - كانت منظمات المجتمع المدني في البداية متشككة في عملية الانضمام للشراكة الجديدة ولكنها أخذت تتحقق تدريجيا من أنها تستطيع أن تقدم مساهمة هامة وبناءة في تنفيذ الشراكة الجديدة. وتجلى هذا الإدراك في اجتماع أكرا، حيث أكدت منظمات المجتمع المدني على تعريف الجمهور الشعبي بالشراكة الجديدة من خلال وسائط الإعلام (المرئية والمطبوعة)، والمؤتمرات والحلقات الدراسية والحوار والسياسات والبحث والتحليل والدعوة، وشددت على إنشاء منتديات وطنية للشراكة الجديدة تضم ممثلين للمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة لإجراء حوار حول الشراكة الجديدة، وعلى وضع خطة وطنية للتنمية باستعمال إطار الشراكة الجديدة، وإنشاء آليات يمكن استخدامها في رصد وتقييم وتحديد الأولويات الوطنية في إطار الشراكة الجديدة. وإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع للمجتمع المدني الأفريقي في مابوتو، من ٢٧ حزيران/يونيه حتى ٢ تموز/يوليه، نظمه منتدى المجتمع المدني الأفريقي، وهو رابطة حديثة التكوين شاملة لمنظمات المجتمع المدني، وشدد الاجتماع على أهمية مشاركة المجتمع المدني الأفريقي في صنع القرار وفي عمليات بناء توافق الآراء للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، وفي الحوار بين المجتمع المدني وأمانة الشراكة الجديدة.

التحديات والقيود

٦٠ - كانت الاجتماعات والمنتديات المعقودة خلال السنة الماضية دليلا واضحا على الجهد الذي يبذله القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ليكونوا شركاء نشطين في عملية الشراكة الجديدة. وساعدت أيضا على إبراز التحديات والقيود التي يواجهها القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم تنفيذ الشراكة الجديدة.

٦١ - هناك عدة عوامل ما زالت تعيق نمو القطاع الخاص في أفريقيا. ومن هذه العوامل البيئة السياسية السائدة في معظم البلدان الأفريقية، والآليات المؤسسية الضعيفة للحوار بشأن السياسات والمشاورات بين قطاع الشركات والحكومة في عدد من البلدان الأفريقية، مما يؤدي إلى عدم كفاية تبادل المعلومات حول أنشطتها المتصلة بالشراكة الجديدة، وسوء المرافق الأساسية في العديد من البلدان مما يعيق نشاط الأعمال التجارية، وعدم وجود بيئة ملائمة للحكم الرشيد، والاستعمال المحدود للشراكات بين القطاعين العام والخاص لمعالجة طائفة كاملة من أولويات الشراكة الجديدة.

٦٢ - القيود الرئيسية بالنسبة للمجتمع المدني هي انعدام الاتصال بين منظمات المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص من جهة وبين منظمات المجتمع المدني وأمانة الشراكة الجديدة من جهة أخرى، والافتقار إلى الموارد للمشاركة في تنفيذ الشراكة الجديدة، وسوء التنسيق والتآزر فيما بين منظمات المجتمع المدني في تعاملها مع الشراكة الجديدة، والاتجاه الحالي لدى الحكومات الأفريقية نحو التعاون بالدرجة الأولى مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي ينشئها أو يمولها المانحون أو الإدارات الحكومية، وإهمال المنظمات الأخرى في غالب الأحيان.

سادسا - استنتاج وتوصيات

٦٣ - إن ملكية أفريقيا وقيادتها للشراكة الجديدة تمثل تأكيدا هاما وجديرا بالترحيب لمبدأ المسؤولية عن تنميتها. والدعم من جانب المجتمع الدولي هو تعبير هام عن التضامن والشراكة. وعلى أي حال، ما زال ثمة الكثير مما ينبغي عمله في دفع تنفيذ الشراكة إلي الأمام. فالأمر يتطلب اتخاذ تدابير جريئة من جانب جميع أصحاب المصلحة للتصدي لمختلف التحديات والقيود التي تم تحديدها. ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز التعاون والتنسيق بين مكوناتها من أجل توفير الدعم الضروري لتنفيذ الشراكة الجديدة بصورة فعالة.

٦٤ - وبغية تعزيز عملية تنفيذ الشراكة الجديدة ولاستدامة وتعميق دعم شركاء أفريقيا الإنمائيين للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، قدمت بعض المقترحات للنظر فيها، وهي:

- **ستحتاج البلدان الأفريقية إلى اتخاذ التدابير الضرورية لإدماج أولويات الشراكة الجديدة في عملياتها الإنمائية. والتدابير المطلوبة تذهب إلى أبعد من إنشاء مراكز تنسيق وطنية. فهي تشمل أيضا ضمان التمويل الكافي لأولويات السياسة العامة للشراكة الجديدة، ووضع برامج سليمة حول أولويات محددة وخلق دعم شعبي وسياسي فعال لهذه الأولويات.**
- **لقد استجاب شركاء أفريقيا الإنمائيين فعلا بصورة مواتية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن الجوهري أن يسعوا جاهدين إلى تحقيق التماسك والتكامل في سياساتهم المتعلقة بالتجارة والمعونة. وينبغي أيضا اتخاذ خطوات لدفع الموارد التي أعلن عنها بالفعل.**
- **ينبغي تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على الأخذ بنهج استباقي تجاه الشراكة الجديدة. وفي الوقت نفسه، يُطلب إلى الحكومات أن تيسر للقطاع الخاص وكيانات المجتمع المدني العمل والمشاركة النشطة في تنفيذ الشراكة الجديدة.**

الحواشي

(١) A/57/304، المرفق.

(٢) ''تقرير عن التقدم المحرز قدمه سعادة الزعيم أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى الدورة العادية الثانية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي'' (Assembly/AU/Rpt [II])؛ و ''الإعلان عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' (Assembly/AU/Decl.8 [II]).

(٣) التعليق على الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء يستند إلى الوثائق التالية المتعلقة بالشراكة الجديدة: ''مذكرة تفاهم بشأن الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء''، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ و ''تنظيم الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء وعملياتها''، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ و ''الأهداف والمقاييس والمعايير والمؤشرات للآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء''، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

(٤) تم تعيين الفريق الأفريقي للاستعراض فيما بين النظراء. ويتكون حاليا من تسعة أشخاص. وقام الرئيس تابو مبيكي لجنوب أفريقيا بتدشين الفريق، الذي عقد دورة عمله الأولى في كاب تاون في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

(٥) هذا الرقم تقديري ويفترض نموا قدره ٥ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٢ عما كانت عليه عام ٢٠٠١، لوحظ في التدفقات الإجمالية إلى جميع البلدان النامية. وقد يكون الرقم النهائي أعلى من ذلك بقليل.

(٦) انظر ''تقرير التنفيذ المقدم من الممثلين الشخصيين للقادة عن خطة عمل أفريقيا لمجموعة البلدان الثمانية'' (٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣) يمكن الحصول عليه من http://www.g8.fr./evian/english.

(٧) انظر ''استكمال حساب تحديات الألفية''، صحيفة وقائع، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، يمكن الحصول عليها من http:www.usaid.gov/press/releases/2002/fc_mca.html.

(٨) بالاستناد إلى بيانات عام ٢٠٠١ من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٩) لجنة الاتحاد الأوروبي اختارت أربعة بلدان رائدة لعملية المواءمة، هي بلدان أفريقيان والمغرب وموزامبيق. وأطلق المانحون مشروع مواءمة في موزامبيق.

(١٠) بحسب تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٣ (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٣)، إذا لم تتحسن الأمور، فستحتاج أفريقيا جنوب الصحراء من الزمن حتى عام ٢١٢٩ كي تحقق مبدأ التعليم الابتدائي للجميع؛ وحتى عام ٢١٤٧ كي تحقق تخفيض الفقر المدقع إلى النصف، وحتى عام ٢١٦٥ كي تخفض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين، أما القضاء على الفقر فلا يمكن تحديد أي زمن لـه لأن الحالة تسير من سيئ إلى أسوأ.

(١١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستعقد في عام ٢٠٠٤ مؤتمرا دوليا بشأن تخفيف عبء الديون الأفريقية للتفكير في ما وراء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والخروج بسياسات وصكوك جديدة لتخفيف عبء الديون عن أفريقيا.

(١٢) أعربت البلدان الأفريقية عن قلقها إزاء هذه القضايا من خلال إعلانين بشأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية للتجارة اعتمدهما: مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي المعقود في مابوتو في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ ((Assembly/AU/Decl.4 [II])، والاجتماع الوزاري المعقود في غراند بي، موريشيوس، يومي ١٩ و ٢٠حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠.

(١٣) E/AC.51/2003/6. استند التقرير إلى المعلومات المتاحة حتى آذار/مارس ٢٠٠٣.

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، نيويورك، ٩-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/CONF.192/15).

(١٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(١٦) نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، سيصدر قريبا.